

Distr.: General
17 May 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة
الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي
التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يسرني أن أحيل طيه التقييمين اللذين أعدهما رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة
(انظر المرفق الأول) ومدعيها العام (انظر المرفق الثاني)، عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن
١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقيها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كارمل أغويوس
الرئيس



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق الأول

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

التقييم والتقريب للذان أعدهما القاضي كارميل أغيوس، رئيس المحكمة الدولية
ليوغوسلافيا السابقة، المقدمان إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ٦ من قرار
مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤) (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى
١٧ أيار/مايو ٢٠١٧)

المحتويات

الفصل	الصفحة
أولاً - مقدمة	٣
ثانياً - تنفيذ استراتيجية الإنجاز	٤
ألف - الإجراءات أمام الدائرة الابتدائية	٥
باء - دعاوى استئناف الأحكام	٧
جيم - الطعون العارضة	٧
ثالثاً - التنقيحات على التوجيهات الإجرائية	٨
رابعاً - التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية	٨
خامساً - الدعم القضائي والأنشطة الإدارية	٩
ألف - تقديم الدعم للأنشطة القضائية الرئيسية	٩
باء - الأنشطة الإدارية	١٠
سادساً - التصفية	١٠
ألف - تقليص حجم المحكمة	١٠
باء - التصرف في الأصول ونقل العقود	١١
جيم - التصرف في سجلات المحكمة	١١
سابعاً - الدعم المقدم إلى الآلية	١٢
ألف - الدعم المقدم إلى الأنشطة القضائية للآلية	١٢
باء - الدعم الإداري المقدم إلى الآلية	١٢
جيم - أماكن العمل	١٢
ثامناً - برنامج الاتصالات والتوعية	١٢
تاسعاً - إرث المحكمة وبناء القدرات	١٣
عاشراً - الخلاصة	١٤

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، الذي اتخذ في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، وطلب المجلس، في الفقرة ٦ منه، إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تقدم إلى المجلس، في موعد أقصاه ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ وكل ستة أشهر بعد ذلك، تقييمين يعدهما رئيس المحكمة ومدعيها العام، يحددان بالتفصيل التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الإنجاز للمحكمة، ويوضحان التدابير التي اتخذت لتنفيذ استراتيجية الإنجاز^(١).
- ٢ - ويتضمن التقرير أيضاً موجزاً للتدابير التي تتخذها المحكمة لكفالة إنجاز الانتقال السلس إلى العمل بالآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وكذلك جهود التصفية التي تبذلها المحكمة.

أولا - مقدمة

- ٣ - خلال السنة الختامية من العمل، تواصل المحكمة تنفيذ استراتيجية الإنجاز وبذل كل جهد ممكن من أجل التقيد بالمواعيد المتوقعة لصدور الأحكام في القضايا النهائية، وإغلاق المحكمة في نهاية الأمر. ويتواصل تقليص حجم المحكمة وفقاً للجدول المحدد، وفي نفس الوقت يظل تناقص عدد الموظفين يفرض تحدياً بالغاً في جميع أقسام المحكمة.
- ٤ - وواصلت المحكمة السير بخطوات كبيرة على مسار إنجاز عملها القضائي. ففي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك قضيتان قيد النظر إحداها قضية معروضة على الدائرة الابتدائية وتعلق بشخص واحد، والثانية قضية معروضة على دائرة الاستئناف وتعلق بستة أشخاص. وفي آخر قضية معروضة على الدائرة الابتدائية، وهي قضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش ("قضية ملاديتش")، قُدمت المرافعات الختامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والدائرة الابتدائية منخرطة كلياً في المداولات وصياغة الحكم. وفي آخر قضية معروضة على الاستئناف، وهي قضية المدعي العام ضد يادرانكو برليتش وآخرون ("قضية برليتش وآخرون")، عُقدت جلسة الاستئناف في آذار/مارس ٢٠١٧، وغرفة الاستئناف تركز أيضاً تركيزاً تاماً على المداولات الجارية وصياغة الحكم. وفي كلتا القضيتين، لم يتغير الموعد المقدر لإصدار الحكم، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، مثلما كان متوقعاً سابقاً.

(١) ينبغي أن يُقرأ هذا التقرير بالاقتران مع التقارير الستة والعشرين السابقة التي قُدمت عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وهي: S/2004/420 المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ و S/2004/897 المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ و S/2005/343 المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥؛ و S/2005/781 المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ و S/2006/353 المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦؛ و S/2006/898 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ و S/2007/283 المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧؛ و S/2007/663 المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ و S/2008/326 المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨؛ و S/2008/729 المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ و S/2009/252 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ و S/2009/589 المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛ و S/2010/270 المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛ و S/2010/588 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛ و S/2011/316 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١١؛ و S/2011/716 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ و S/2012/354 المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢؛ و S/2012/847 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ و S/2013/308 المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣؛ و S/2013/678 المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛ و S/2014/351 المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤؛ و S/2014/827 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤؛ و S/2015/342 المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥؛ و S/2015/874 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥؛ و S/2016/454 المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦؛ و S/2016/976 المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ويتضمن هذا التقرير معلومات دقيقة حتى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

٥ - وبنت المحكمة حتى الآن في دعاوى ضد ١٥٤ شخصا من أصل ١٦١ شخصا وجهت لهم لوائح اتهام، وفي دعاوى تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة ضد ٢٥ شخصا. ورغم عدم وجود هارين آخرين ما زالوا مطلوبين لدى المحكمة بتهم ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، فإن هناك ثلاثة متهمين في قضية المدعي العام ضد بيتار يوجيتش وآخرين (قضية "يوجيتش وآخرون") المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، ولا يزال يتعين القبض عليهم ونقلهم إلى المحكمة. وتكرر المحكمة الإعراب عن قلقها الشديد حيال استمرار عدم تعاون صربيا معها في هذه القضية (انظر الفقرات ١٦-١٩).

٦ - وإضافة إلى عبء القضايا المعروضة عليها وأنشطة الدعم المتصلة بها، واصلت المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إعطاء الأولوية لتصفية أنشطتها، فضلا عن بذل الجهود لاستكمال نقل وظائفها بسلاسة إلى الآلية، امتثالاً لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، بوسائل تشمل الاستعراض الجاري للسجلات وإعدادها لنقلها إلى الآلية.

ثانياً - تنفيذ استراتيجية الإنجاز

٧ - تؤكد المحكمة مرة أخرى التزامها بإغلاق أبوابها بنهاية عام ٢٠١٧. وبصفة خاصة، تظل المحكمة ملتزمة بإنهاء جميع الأعمال القضائية في موعدها وبسرعة، مع مراعاة وجوب الحفاظ على الأهمية القصوى لمبدأي الإنصاف والمحاكمة وفق الأصول القانونية.

٨ - وبالإضافة إلى أنشطة تقليص حجم المحكمة وفقاً للجدول المقرر، واصلت المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير استخدام التدابير الرامية إلى تعزيز الكفاءة. ويشمل ذلك عقد اجتماعات منتظمة للفريق العامل المعني بجدولة المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف الذي يرأسه نائب رئيس المحكمة، وهو مكلف بالرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في القضايا النهائية لضمان تقدمها بشكل مناسب وتحديد أسباب التأخير المحتملة ومعالجتها. وواصلت المحكمة أيضاً اتخاذ تدابير لضمان استمرار القدرات في مختلف الأقسام، بما في ذلك: ترفيع الموظفين المؤهلين بوصفه وسيلة لزيادة المعنويات وتجنب تناقص عدد الموظفين؛ وإعادة انتداب موظفين، وتزويد الأفرقة حسب الحاجة بموارد إضافية من الموظفين، بما في ذلك من خلال عمليات التوظيف الداخلي والخارجي؛ والاحتفاظ بقوائم للمرشحين المؤهلين من أجل ضمان الاستعاضة بأقصى سرعة عن الموظفين المغادرين؛ واستكشاف خيارات مرنة مع الأمانة العامة لمعالجة تناقص عدد الموظفين.

٩ - ورغم أن المحكمة تتخذ جميع التدابير الممكنة لضمان إغلاقها في كانون الأول/ديسمبر على نحو يتسم بالكفاءة والانتظام، لا بد لها مرة أخرى من أن تحذر من تأثير استمرار تناقص عدد الموظفين. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الموظفون مغادرة المحكمة لشغل وظائف أكثر أمناً وأطول أجلاً في أماكن أخرى، وخلق ذلك ثغرات في أقسام المحكمة التي كانوا يعملون فيها، ويجب ملؤها على وجه السرعة. ولذا فإن الحفاظ على مستويات كافية من الدعم في ملاك الموظفين لا يزال يفرض تحديات هائلة. ورغم أن المحكمة قد استطاعت حتى الآن التعامل مع هذا الوضع، فإنها تشعر بقلق بالغ من أن الأشهر المقبلة ستكون أكثر حرجاً من حيث توفير الملاك الوظيفي.

١٠ - ومن المتوقع أن الموظفين سيغادرون بأعداد أكبر مع اقتراب موعد إغلاق المحكمة. ورغم أن هذا الأمر مؤسف، فمن المفهوم أيضاً أن الموظفين يحتاجون إلى تأمين أسباب معيشتهم بعد ٣١ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وأنهم سيقبلون بفرص عمل في أماكن أخرى لضمان الاستقرار والانتقال السلس في مسيرتهم المهنية. ولهذا السبب، وكما ذُكر في التقارير السابقة، ترى المحكمة أن القدرة على توفير حافز مالي للموظفين سيكون عنصراً حاسماً الأهمية للحفاظ على كامل الدعم المطلوب من الموظفين حتى إغلاق المحكمة.

١١ - وفي هذا الصدد، طلبت المحكمة من الجمعية العامة ومجلس الأمن وإدارة الشؤون الإدارية التابعة للأمانة العامة مساعدة في مناسبات عديدة بشأن المسائل المتعلقة بملاك الموظفين. وعلى وجه الخصوص، طلبت المحكمة مساعدة في شكل حوافز لاستبقاء الموظفين الذين يمتثلون في المحكمة إلى حين انتهاء عقودهم. وقُدِّم اقتراح بشأن هذه الحوافز إلى إدارة الشؤون الإدارية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ونوقش خلال اجتماع ثنائي لمتابعة الأمر بين رئيس المحكمة ووكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، وكذلك خلال اجتماعات أخرى رفيعة المستوى عُقدت أثناء البعثات التي قام بها رئيس المحكمة في عام ٢٠١٦ إلى نيويورك. ولا تزال المحكمة تنتظر حتى الآن رداً من إدارة الشؤون الإدارية، وتنتظر أن يُعرض المقترح على الجمعية العامة للنظر فيه في الوقت المناسب. وتابع رئيس المحكمة هذا الأمر بإرسال رسائل خطية إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية في نيسان/أبريل ٢٠١٧ للاستفسار عن حالة الاقتراح.

١٢ - وبذلت المحكمة قصارى جهدها في المسائل المتعلقة بملاك الموظفين، واستنفدت جميع التدابير غير النقدية والداخلية لتشجيع الموظفين على البقاء حتى نهاية عقودهم. وبات الأمر الآن في يد الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لتقديم مزيد من المساعدة، وبالتالي تمكين المحكمة من إنجاز عملها القضائي في الوقت المناسب.

١٣ - وفي انتظار ذلك، تود المحكمة أن تشيد علناً بالدول الأعضاء وتشكر جميع الموظفين على جهودهم وتفانيهم. فخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، كما في غيرها من الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، واصل الموظفون العمل ببذل جهود استثنائية، بما في ذلك العمل ساعات طويلة جداً أثناء الأسبوع وخلال عطلات نهاية الأسبوع، لضمان الالتزام بمواعيد الإجراءات القضائية وغيرها من المواعيد المرتبطة بإغلاق المحكمة. وبفضل قضاة المحكمة، وستستطيع المحكمة إنجاز ولايتها. والمحكمة ممتنة لهم بشدة لما قدموه من خدمات، وينبغي للأمم المتحدة أن تكون كذلك أيضاً.

١٤ - ولتقديم عرض عام أدق عن التحديات التي تواجهها المحكمة في قضايا محددة، وعن التقدم الذي أحرزته في إنجاز عملها، يرد أدناه عرض موجز للإجراءات المتبقية أمام الدائرتين الابتدائية والاستئنافية.

ألف - الإجراءات أمام الدائرة الابتدائية

١٥ - في قضية ملاديتش، وُجهت إلى المتهم راتكو ملاديتش ١١ تهمة بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، تتعلق كلها بأعمال يُزعم أنه ارتكبها في البوسنة والهرسك في الفترة ما بين ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة ألفونس أوري (رئيساً) وكريستوف فلوغي وباكوني جاستيس مولوتو. وبدأت المحاكمة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢، واختتمت مرحلة تقديم الأدلة في هذه القضية في آب/أغسطس ٢٠١٦، وقدم الطرفان مرافعاتهما الختامية لاحقاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبلغ مجموع عدد الشهود في قضية ملاديتش ٥٩١ شاهداً، من بينهم ٣٧٧ شاهداً مثلوا أمام الدائرة الابتدائية، وقبلت

المحكمة ما مجموعه ١٠٠٣٨ من مستندات الإثبات باعتبارها من الأدلة. والدائرة الابتدائية منخرطة كلياً في المداولات وصياغة الحكم، ولا يزال التاريخ المقدّر لإصدار الحكم هو تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وعلى النحو المذكور في التقارير السابقة، اتخذت القضاة وفريق الدعم القانوني تدابير متنوعة للحد من التأخير في إعداد الحكم الابتدائي، بما في ذلك إشراك موارد إضافية من الموظفين في عملية الصياغة. وعلى الرغم من هذه التدابير، لا يزال الموظفون ذوو المؤهلات العالية يتكونون المحكمة سعياً وراء فرص عمل أضمن في أماكن أخرى. ولا يزال الاحتفاظ بالموظفين الأساسيين يشكل تحدياً ويكتسي أهمية قصوى في قضية بهذا الحجم والتعقيد. ومع ذلك، لا تزال الدائرة الابتدائية ملتزمة باختتام القضية بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٦ - وفي قضية "يوجيتش وآخرون" المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، وُجّهت إلى كلّ من المتهمين بيتار يوجيتش ويوفو أوستوجيتش وفيريكا راديتا أربع تهم بانتهاك حرمة المحكمة فيما يتعلق بمزاعم تخويف شهود في قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي ("قضية شيشيلي") التي بتت فيها سابقاً الدائرة الابتدائية. وبدأت الإجراءات في قضية "يوجيتش وآخرون" في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بإصدار أمر يحل محل لائحة اتهام، ولكنها ظلت سرية حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ولا تزال مذكرات التوقيف معلقة تنتظر التنفيذ في صربيا منذ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ولم تتخذ صربيا بعد أي إجراء بشأنها. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أصدرت الدائرة الابتدائية سرياً مذكرات توقيف دولية بشأن المتهمين، ونُشرت فيما بعد علناً أو بصيغة علنية منقحة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وفي وقت لاحق، أصدرت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧ نشرات حمراء لتحديد مكان وجود المتهمين والقبض عليهم.

١٧ - وبالإضافة إلى ذلك، في ١ آذار/مارس ٢٠١٧ وجّه رئيس المحكمة رسالة إلى رئيس مجلس الأمن لإبلاغه باستمرار عدم امتثال صربيا بموجب أحكام المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة (S/2017/180). وفي تلك الرسالة، أهاب رئيس المحكمة بمجلس الأمن أن يكفل المساءلة وأن يمنع الإفلات من العقاب، وأن يتخذ التدابير اللازمة لضمان امتثال صربيا لجميع أوامر المحكمة، وناشد الدول الأعضاء أن تنفذ مذكرات التوقيف الدولية وأوامر التسليم التي لا تزال تنتظر تنفيذها. وذكّر رئيس المحكمة كذلك بأن مجلس الأمن اضطلع في السابق بدور حاسم في دعم المحكمة في أمور التعاون، بما في ذلك النجاح في اعتقال الهاربين. وفي ضوء الأهمية التي أولاها مجلس الأمن لمسائل التعاون في السابق، تأمل المحكمة في أن يتواصل هذا الدعم والتصميم حتى نهاية ولايتها.

١٨ - وفي الوقت ذاته، تعرب المحكمة مرة أخرى عن قلقها الشديد حيال عدم تعاون صربيا في قضية "يوجيتش وآخرون"، وبخاصة عدم تنفيذها مذكرات التوقيف الصادرة قبل أكثر من سنتين. وكما ذكر الرئيس في مناسبات عديدة أمام الأمم المتحدة، فإن فشل صربيا في اعتقال ونقل المتهمين والقرارات الصادرة عن دائرة جرائم الحرب في المحكمة العليا في بلغراد في أيار/مايو ٢٠١٦ تمثل انتكاسة مثيرة للقلق مقارنة بالوضع الراهن فيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة، وتتعارض مع الموقف القانوني الذي كانت قد اتخذته سابقاً جمهورية صربيا التي نقلت إلى المحكمة في الماضي عدة أشخاص متهمين بانتهاك حرمة المحكمة واعترفت بأن المحكمة تملك سلطة التعامل مع هذه القضايا. وتذكّر المحكمة جميع الدول الأعضاء بأن من واجب صربيا أن تتعاون بشكل كامل مع المحكمة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ولأحكام النظام الأساسي للمحكمة التي كرّست أسبقيتها على القانون الداخلي الصربي.

١٩ - ولذا فإن المحكمة تنتظر من مجلس الأمن استجابة حاسمة وفي الوقت المناسب لرسالة رئيس المحكمة المؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١٧ وتؤكد أن ضمان تعاون صربيا ليس ضروريا لمصلحة المحكمة فحسب، ولكن أيضا لمصلحة مجلس الأمن والعدالة الدولية بشكل أعم. وتود المحكمة أن تؤكد أيضاً للدول الأعضاء أن المحكمة مستعدة للبت في قضية "يوجيتش وآخرون" بسرعة وإنصاف، وتكرر تأكيد التزامها لمجلس الأمن بأنها لا تسعى إلى استخدام هذه الإجراءات لتمديد ولاية المحكمة لما بعد عام ٢٠١٧. بل إن المحكمة تسعى ببساطة إلى ضمان النظر في القضية والبت فيها قبل إغلاق أبوابها، وإلى كفالة عدم المساس بالإرث المشترك للمحكمة والمجلس الأمن.

باء - دعاوى استئناف الأحكام

٢٠ - في قضية "برليتش وآخرون"، انتهى تقديم الإحاطات في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥. ولا يزال الموعد المتوقع لصدور حكم الاستئناف محددًا بشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وتتألف دائرة الاستئناف من القضاة كارمل أغويوس (رئيساً)، وليو داكون وفاوستو بوكار وتيودور ميرون وباكوبي جاستيس مولوتو. ومثلما ذكر سابقاً، فإن هذه القضية هي قضية الاستئناف الأكبر حجماً في تاريخ المحكمة حيث قدمت فيها سبعة طعون (طعن مقدم من كل من المدعى عليهم الستة إلى جانب طعن مقدم من مكتب المدعي العام)، وذكر فيها ١٧٢ سبباً للطعن، وقُدِّمت ١٢ ١٩٦ صفحة من مذكرات الاستئناف تتناول الحكم الابتدائي الذي يتألف من أكثر من ٢ ٠٠٠ صفحة. ورغم تخصيص موارد إضافية من الموظفين لضمان التقيد بالموعد النهائي المحدد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، فإن عدداً من الموظفين ذوي المؤهلات العالية قد تركوا المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لشغل فرص عمل أكثر أمناً أو أطول أجلاً مع أرباب العمل الآخرين. وكما هي الحال في قضية ملاديتش، سيكون بالتالي من الصعب الحفاظ على عدد مستمر من الموظفين الأساسيين وهو أمر شديد الأهمية في إجراءات من هذا الطابع. ومع ذلك، تظل أن الدائرة الابتدائية ملتزمة باختتام القضية بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٢١ - وكما كان مقرراً، أُنجِزت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وثيقة العمل التي تحلل مذكرات الأطراف في قضية الاستئناف وساعدت القضاة على الإعداد لجلسة الاستئناف ومداولات الاستئناف. وعقدت جلسات الاستئناف من ٢٠ إلى ٢٤ آذار/مارس، وفي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧. وتتواصل المداولات بين قضاة دائرة الاستئناف ويساعد فريق الدعم القانوني القضاة حالياً على إعداد أول مسودة للحكم. وعلاوة على ذلك، يواصل القضاة وفريق الدعم القانوني اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب التأخر في إعداد حكم الاستئناف، بوسائل تشمل تنفيذ خطة عمل مفصلة تهدف إلى زيادة الموارد من الموظفين إلى أقصى حد ممكن، وتقديم مساعدة مخصصة إلى الفريق عن طريق موظفين قانونيين مكرسين لمساعدة القضاة الجالسين في قوس المحكمة للنظر في هذه القضية، وإعادة الانتداب المؤقت لعدد من لموظفين لصالح الفريق ممن كانوا سابقاً أعضاء في الفريق ووظفوا في الآلية في أواخر ٢٠١٦. وتشكر المحكمة رئيس الآلية على مواصلته إبداء المرونة والدعم في هذا الصدد.

جيم - الطعون العارضة

٢٢ - بالإضافة إلى قضية "برليتش وآخرون"، رُفِعَ إلى دائرة الاستئناف خلال الفترة المشمولة بالتقرير طلبان للطعن العارض مقدمان من راتكو ملاديتش في قضية ملاديتش. وكُلِّفت هيئة تابعة لدائرة الاستئناف مؤلفة من القضاة كارمل أغويوس (رئيساً)، وليو داكون، وفاوستو بوكار، وتيودور ميرون وبيروتون

هول للنظر في الطعنين، وأصدرت قرارات بشأنهما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وشباط/فبراير ٢٠١٧، على التوالي. وخلقت هذه المسائل عبء عمل إضافي للقضاة ولموظفي دائرة الاستئناف واقتضت قدراً كبيراً من الوقت والموارد من الموظفين.

٢٣ - وتلاحظ المحكمة أن بت دائرة الاستئناف في طلبات الطعن العارض على نحو فعال وفي الوقت المناسب قد تحقق جزئياً بفضل تعديل النظام الأساسي للمحكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٠٦ (٢٠١٦) الذي سمح لاحقاً بتعيين القاضي بيرتون هول قاضياً خاصاً في المحكمة. وتشكر المحكمة مجلس الأمن مرة أخرى على ما أبداه من تعاون وما قدمه من مساعدة من خلال إتاحة تعيين قاض خاص في دائرة الاستئناف، وبالتالي معالجة نقص القضاة الذي نجم عن البت مبكراً في محاكمة أخرى في عام ٢٠١٦. وتؤكد المحكمة لمجلس الأمن أن أي طعون عارضة أخرى في قضية ملاديتش سيجري التعامل معها بسرعة حتى لا يتأخر البت في تلك القضية، مع كفالة الاحترام الكامل للحقوق المتعلقة بالمحاكمة العادلة واتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

ثالثاً - التنقيحات على التوجيهات الإجرائية

٢٤ - في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، ووفقاً للمادة ١٩ (باء) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وبعد التشاور مع المكتب والمدعي العام ورئيس القلم، أصدر رئيس المحكمة رسماً تنقيحات على ما يلي: (أ) التوجيهات الإجرائية المتعلقة بإجراءات استعراض المذكرات الخطية التي تتضمن عبارات نابية أو غيرها من العبارات المسيئة (IT/240/Rev.1)؛ (ب) التوجيهات الإجرائية المتعلقة بتطبيق نظام إلكتروني لإدارة المحكمة (IT/239/Rev.2). واستكملت هذه التوجيهات الإجرائية لتسجل الممارسات الفضلى للمحكمة لفائدة الأجيال القادمة، مع تحسين الهيكل الإداري وتبسيط عمليات تنظيم الملفات.

رابعاً - التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية

٢٥ - قدمت المحكمة في الوثيقة S/2016/976 تقريراً شاملاً عن تنفيذها توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية عقب التقييم الذي أجراه لأساليب عمل المحكمة في وقت سابق من عام ٢٠١٦. وفي القرار ٢٣٢٩ (٢٠١٦) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، شجع مجلس الأمن المحكمة، في جملة أمور، على مواصلة الإبلاغ عن تنفيذ توصيات المكتب في تقريرها التالي الذي تقدمه إلى المجلس بشأن التقدم المحرز صوب تنفيذ استراتيجية الإنجاز، دون المساس بأولوية انتهاء المحكمة من أعمالها. ورحب المجلس أيضاً باعتماد المحكمة في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٦، ”مدونة قواعد السلوك المهني لقضاة المحكمة“، وشدد على أهمية وضع آلية تأديبية للقضاة.

٢٦ - وتأخذ المحكمة على محمل الجد تشجيع مجلس الأمن لها على اتباع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتشديده على ذلك. وبالفعل، وجه رئيس المحكمة انتباه القضاة الآخرين في المحكمة إلى هذه المسألة في وقت مبكر من عام ٢٠١٧، ونوقشت هذه المسألة بالتفصيل في الجلسة العامة للقضاة المعقودة في ١ شباط/فبراير ٢٠١٧. ومع ذلك، قرر القضاة بالإجماع أن تركيزهم يجب أن يظل على عمل المحكمة القضائي لضمان إصدار الأحكام في وقتها في قضيتي ملاديتش و”برليتش وآخرون“.

ولهذا السبب، ورغم تسليمهم التام بأهمية الآلية التأديبية للقضاة، فقد اتفقوا في الرأي على أنهم لن يستطيعوا مواصلة النظر في وضع هذه الآلية.

٢٧ - وبعد دراسة متأنية، قرر القضاة إعادة تأكيد موقف المحكمة من جميع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، على النحو المبين في التقرير الذي قدمه رئيس المحكمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (S/2016/976). وذكروا، على النحو الذي تم التشديد عليه في ذلك التقرير، أن عدة توصيات صادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ليست ملائمة أو مجدية أو قابلة للتحقيق اقتصاديا بالنسبة للمحكمة - ولا سيما في هذه المرحلة المتأخرة جدا في عملها - وأن المحكمة لا تملك الموارد اللازمة (من موارد بشرية أو غيرها) لتنفيذها. وبعد الجلسة العامة، تمت متابعة المسألة من قبل الإدارة العليا للمحكمة، التي أعربت عن اتفاقها التام مع آراء القضاة.

٢٨ - ولذا تستند المحكمة إلى الوثيقة S/2016/976 المؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ التي تحدد بشكل كامل موقف المحكمة حيال توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

خامسا - الدعم القضائي والأنشطة الإدارية

ألف - تقديم الدعم للأنشطة القضائية الرئيسية

٢٩ - بقيادة وتوجيه رئيس قلم المحكمة، ظلت الأولوية الرئيسية لقلم المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقديم كامل الدعم للأنشطة القضائية التي تقوم بها المحكمة، وبالتالي مساعدة المحكمة على تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز التي تتبناها.

٣٠ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير اختتام عرض الأدلة في المحاكمة الأخيرة الجارية أمام المحكمة، حيث قدم القلم الدعم بنجاح لدعم المرافعات الختامية في قضية ملاديتش في الفترة من ٥ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، قدم القلم الدعم بنجاح لجلسات الاستئناف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧ في قضية "برليتتش وآخرون"، وهي آخر وأكبر قضية استئناف تعرض أمام المحكمة في تاريخها كله. وقام قلم المحكمة كذلك بتيسير وخدمة ما مجموعه ١٦ يوماً من أيام المحكمة في كل من إجراءات المحاكمة والاستئناف. وجرى تجهيز ونشر ما مجموعه ٢٩١ ملفاً، بلغ مجموع عدد صفحاتها ٩ ٧٥٢ صفحة، وقُدِّمت ٥٤ مذكرة قانونية إلى قلم المحكمة.

٣١ - وامتثل قسم الضحايا والشهود ١٣ أمراً قضائياً بالتشاور مع الشهود المشمولين بالحماية في القضايا الجارية فيما يتعلق بالطلبات المتصلة بتدابير الحماية. ونُقلت مهمة حماية الشهود في القضايا المنجزة إلى الآلية اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٣٢ - وأنجز قسم خدمات المؤتمرات واللغات ١٦١ يوماً من أيام عمل مترجمي المؤتمرات الشفويين و ٧٥٠ صفحة مترجمة.

٣٣ - وواصل مكتب المعونة القضائية ومساءل الدفاع إدارة نظام المعونة القانونية في المحكمة لفائدة حوالي ٥٠ عضواً من أعضاء أفرقة الدفاع، وكفل صيانة حقوق المدعى عليهم في التمثيل القانوني وفي الحصول على الموارد الكافية للدفاع عن أنفسهم. وتولى المكتب أيضاً دفع أتعاب أصدقاء المحكمة.

٣٤ - وواصل قلم المحكمة تشغيل مرفق الاحتجاز، وهو بمثابة مركز للحبس الاحتياطي والاحتجاز يقع داخل سجن هولندي في لاهاي، في هولندا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك ما مجموعه ستة محتجزين في مرفق الاحتجاز بأمر من المحكمة (إضافة إلى ثلاثة محتجزين بأمر من الآلية). ويدير مرفق الاحتجاز برنامجاً للاحتجاز والحبس الاحتياطي يستوفي أو يفوق المعايير الإنسانية الدولية. وتقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإجراء زيارات ورصد للمرفق على أساس منتظم.

باء - الأنشطة الإدارية

٣٥ - واصلت شعبة الإدارة تزويد المحكمة بخدمات عالية الجودة في مجالات الأمن والموارد البشرية والخدمات العامة والمشتريات والشؤون المالية والميزانية وتكنولوجيا المعلومات، مع بلوغ المحكمة المراحل النهائية من عملها التي تتسم بالصعوبة. وواصلت شعبة الشؤون الإدارية أيضاً أداء دور قيادي في تنسيق الاستجابات لتقارير وتوصيات هيئتي الرقابة (مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية) والامثال لها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نسقت شعبة الشؤون الإدارية الاستجابات الخمسة عمليات مراجعة حسابات أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية واستضافت ثلاث زيارات أجراها مجلس مراجعي الحسابات.

سادسا - التصفية

٣٦ - تشكل التصفية أحد أهم المجالات في عمليات المحكمة في هذه المرحلة المتأخرة من أعمالها وتظل أولوية رئيسية في نظر رئيس المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت وتيرة أنشطة التصفية زيادة كبيرة، تحت إشراف رئيس قلم المحكمة.

٣٧ - وواصلت فرقة العمل المعنية بالتصفية، التي أنشئت في عام ٢٠١٤، اجتماعاتها على أساس منتظم لتوجيه جهود إنهاء عمليات المحكمة في الوقت المناسب وتسليم الأنشطة المتبقية إلى الآلية بصورة ملائمة. ومع ذلك، وحتى قبل تشكيل تلك الهيئة رسمياً، انخرطت المحكمة بالفعل في عدد من الأنشطة المتصلة بالتصفية، بما في ذلك تقليص عدد الموظفين وإغلاق أربعة مكاتب ميدانية ومرفقين آخرين في لاهاي والتصرف في أصولها.

٣٨ - ويمكن للمحكمة أن تطمئن الدول الأعضاء إلى أنها أحاطت علماً بالدروس المستفادة من تصفية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأنها تظل ملتزمة بتنفيذ عملية التصفية بكفاءة وفي الوقت المناسب.

ألف - تقليص حجم المحكمة

٣٩ - تواصل المحكمة السير وفقاً للمسار المحدد لإنجاز قضاياها المتبقية والتقيد بالموعد المقرر لإغلاقها في عام ٢٠١٧. وبقيادة وتوجيه قلم المحكمة، يتواصل تقليص حجم المحكمة بموازاة التقدم المحرز في الأنشطة القضائية للمحكمة. ففي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كان لدى المحكمة ٢٦٩ وظيفة تشمل كلا من الوظائف العادية ووظائف المساعدة المؤقتة العامة. ويجري إلغاء هذه الوظائف تدريجياً خلال عام ٢٠١٧ على النحو التالي: ١٥ وظيفة في نهاية شباط/فبراير؛ و ٥٠ وظيفة في نهاية نيسان/أبريل؛ و ١٧ وظيفة في نهاية حزيران/يونيه؛ و ٢١ وظيفة في نهاية تشرين

الأول/أكتوبر؛ و ٥٥ وظيفة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وستُلغى جميع الوظائف المتبقية في نهاية ساعات الدوام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٤٠ - ويواصل مكتب التعلم وإدارة المسيرة المهنية (المعروف سابقاً باسم مكتب الانتقال المهني) تقديم الدعم إلى الموظفين في جميع الجوانب المتعلقة بالتطوير المهني والشخصي، وإدارة المسيرة المهنية والانتقال، أثناء فترة تقليص حجم المحكمة وإغلاقها، وذلك من خلال توفير برامج تنمية، ودورات لغوية، ودورات في التدريب المهني، وخدمات استشارية تتعلق بالمسيرة المهنية، وحلقات عمل متصلة بالمسيرة المهنية. ونظم المكتب أيضاً عدداً من أنشطة التوعية لتسليط الضوء على مجموعة المواهب المتوفرة في المحكمة شارك فيها مسؤولون عن التوظيف في منظمات دولية وفي القطاعين العام والخاص الوطنيين.

باء - التصرف في الأصول ونقل العقود

٤١ - أقر مجلس حصر الممتلكات في المقر في عام ٢٠١٠ خطة المحكمة الأولى المتعلقة بالتصرف في الأصول، واسترشد بها في جهود التصرف في الأصول بين عام ٢٠١٠ و ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٦، قدمت المحكمة إلى المجلس خطة منقحة وتلقت موافقته عليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتجزئ الخطة المنقحة نقل الأصول إلى الآلية، ووصلت نسبة أصول المحكمة التي أُقر نقلها إلى الآلية لدعم عمل فرع الآلية في لاهاي إلى ٩٠ في المائة تقريباً بحلول أيار/مايو ٢٠١٧، أما الأصول المتبقية فقد تقرر وهبها أو التصرف فيها.

٤٢ - ولكفالة السلاسة في تسليم الالتزامات التعاقدية التي أبرمتها المحكمة إلى الآلية، وكفالة أن تكون لدى الآلية العقود اللازمة لدعم أنشطتها بعد إغلاق المحكمة، ظل قسم المشتريات يعمل خلال السنوات القليلة الماضية على نقل المسؤولية عن العقود إلى الآلية بشكل تدريجي مع انقضاء مدد تلك العقود مع المحكمة. وساعد قسم المشتريات الآلية على إبرام حوالي ٦٠ عقداً لفرعها في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، ومكتبها في كيغالي، وحوالي ١٠٠ عقد لفرعها في لاهاي. ولم يتبق باسم المحكمة سوى ٣٤ عقداً، وسيجري إما نقلها أو إبرامها باسم الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

جيم - التصرف في سجلات المحكمة

٤٣ - يواصل الفريق العامل المعني بالسجلات والمحفوظات تنسيق وإدارة تنفيذ خطة للتصرف في سجلات المحكمة (المادية والرقمية على السواء)، بما في ذلك نقل السجلات الهامة إلى الآلية.

٤٤ - وتواصل مكاتب المحكمة تقييم سجلاتها والتصرف فيها عن طريق إعداد السجلات الملائمة للنقل بتوجيه من قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية وبدعم منه، وهو يوفر التدريب على إعداد السجلات ونقلها وفقاً للمعايير المعمول بها على أساس مستمر.

٤٥ - ونقلت المحكمة إلى الآلية السجلات المادية لجميع قضاياها المنجزة. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير نُقل إلى الآلية ما مجموعه ٢ ٢٩٥ متراً طويلاً من السجلات المادية للمحكمة. وتمثل أدلة الادعاء أكثر من ٦٠ في المائة من تلك السجلات. وتجاوز المجموع الكلي للسجلات المادية التي تم التصرف بها حتى الآن بشكل عام أكثر من ٤ ٧٠٦ أمتار طولية (٦١ في المائة)، حيث نُقل إلى الآلية أكثر من ٣ ٧٦٩ متراً طويلاً، وتم إتلاف ٩٥٥ متراً طويلاً من السجلات. ويفوق هذا الرقم الهدف المحدد لإنجاز نقل السجلات المحددة بأكملها قبل إغلاق المحكمة.

٤٦ - واستكملت خطط التصرف في السجلات الرقمية لجميع المكاتب ونُقل حتى الآن ١,٨٤ بيتا بايت (٨٧ في المائة) من السجلات الرقمية إلى قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية. ويتمثل الجزء الأعظم من السجلات المنقولة في تسجيلات سمعية بصرية للإجراءات في قاعات المحكمة.

سابعا - الدعم المقدم إلى الآلية

ألف - الدعم المقدم إلى الأنشطة القضائية للآلية

٤٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل قلم المحكمة تزويد الآلية، ولا سيما فرعها في لاهاي، بخدمات الدعم القضائي بموجب الترتيبات القائمة المتعلقة "بأداء أدوار مزدوجة". ودعم قلم المحكمة توفير المعونة القانونية، في كلا الفرعين، إلى ما مجموعه نحو ٧٠ عضوا من أعضاء فريق الدفاع. ودعم قلم المحكمة أيضا إجراءات المحاكمات الابتدائية وإجراءات الاستئناف التي تنظر فيها الآلية عن طريق توفير الخدمات اللغوية، وخدمات تتعلق باحتجاز المتهمين، وخدمات لدعم الشهود، ومسك السجلات القضائية. وعلاوة على ذلك، ساعد قلم المحكمة الآلية على وضع إطارها التنظيمي لكي يعكس الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستمدة من عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

باء - الدعم الإداري المقدم إلى الآلية

٤٨ - تواصل شعبة الشؤون الإدارية كفاءة توفير خدمات إدارية فعالة لفرعي الآلية كتنديير انتقالي سابق قبل أن تتولى الآلية الاستقلال الذاتي الإداري بشكل كامل.

٤٩ - وإضافة إلى الدعم الذي تقدمه المحكمة إلى الآلية في مجالات الأمن والموارد البشرية والخدمات العامة والمشتريات والمالية والميزانية وتكنولوجيات المعلومات، قدمت المحكمة مساهمة كبيرة في شراء السلع والخدمات لمرفق الآلية الجديد في أروشا، الذي افتتح في أواخر عام ٢٠١٦.

جيم - أماكن العمل

٥٠ - تواصل المحكمة شغل نفس الأماكن التي سيجري تقاسمها مع فرع الآلية في لاهاي من أجل الاستفادة إلى أقصى حد من الوفورات في التكاليف والكفاءة حتى موعد إغلاق المحكمة في نهاية عام ٢٠١٧.

ثامنا - برنامج الاتصالات والتوعية

٥١ - ركز برنامج الاتصالات والتوعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير على ضمان أن عمل المحكمة سيظل يحقق أعظم الأثر بعد أن تغلق أبوابها. وأنجزت الأعمال المتعلقة بتسليم إرث المحكمة إلى أصحاب المصلحة على الصعيد الإقليمي وإنشاء مستودع للمواد التي يمكن أن يستخدمها الآخرون في المستقبل. وأكدت الجهة المانحة الرئيسية لبرنامج التوعية التابع للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة - الاتحاد الأوروبي - تعهدها بمواصلة تقديم الدعم المالي حتى نهاية ولاية المحكمة.

٥٢ - ونظم برنامج التوعية، في إطار مشروع الشباب الذي تموله فنلندا بشكل رئيسي، مسابقات لكتابة نصوص إنشائية مخصصة لطلاب المدارس الثانوية والجامعات في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة، واجتذبت تلك المسابقات مساهمات من أكثر من ١٠٠ من المدارس والجامعات في المنطقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زار المحكمة نحو ٣ ٠٠٠ من الطلاب والمهنيين.

٥٣ - وتعزز المحكمة باستمرار وجودها على منصات الاتصالات الرقمية، مثل الموقع الشبكي للمحكمة (٧٠٠ ٠٠٠ صفحة مشاهدة)؛ وموقع يوتيوب (حيث استقطبت تسجيلات الفيديو المتعلقة بجلسات المحاكمة أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ مشاهدة)؛ وموقع فيسبوك (أكثر من ٩ ٠٠٠ متابع)؛ وموقع تويتر (أكثر من ٨ ٦٠٠ متابع)؛ وبدأ العمل على تحويل الموقع الشبكي إلى مستودع دائم لإرث المحكمة الرقمي.

تاسعاً - إرث المحكمة وبناء القدرات

٥٤ - واصلت المحكمة عقد "اجتماعات حوار بشأن الإرث"، على الرغم من تركيزها بشكل رئيسي على استراتيجية الإنجاز وإنهاء عملها القضائي المتراكم استعداداً لإغلاق أبوابها في نهاية عام ٢٠١٧. وواصلت لجنة تضم ممثلي مكتب الرئيس ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة ورابطة محامي الدفاع عقد اجتماعات منتظمة لتخطيط وتنظيم هذه السلسلة من الأنشطة المفتوحة للجمهور التي ستكون ذات أهمية حاسمة في توطيد إرث المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت المحكمة عروضاً عامة مفتوحة للجمهور لعرض أحدث فلمين وثائقيين هما "دوبروفنيك والجرائم المرتكبة ضد التراث الثقافي" و "من منظور شخصي: شهود العدالة" في زغرب ودوبروفنيك في كرواتيا، وفي بلغراد ولاهاي. وعُقدت حلقة عمل لمدة يومين شارك فيها مدرسون من يوغوسلافيا السابقة لمناقشة كيفية الاستفادة من المجموعة الكبيرة من المواد الواردة في محفوظات المحكمة بهدف تدريس تاريخ النزاعات التي وقعت في التسعينات من القرن العشرين.

٥٥ - وستستمر سلسلة الأنشطة المتعلقة بإرث المحكمة وإغلاق أبوابها طوال عام ٢٠١٧ وتقول المحكمة في هذه المساعي على الدعم المقدم من الدول الأعضاء وعلى تعاونها. وتلاحظ المحكمة أن تلك الأحداث تمول كلياً من قبل جهات مانحة خارجية وتود أن تشكر بإخلاص كل من تعهدوا بتقديم التمويل والدعم حتى تاريخ هذا التقرير، وبخاصة الاتحاد الأوروبي وألمانيا، وإيطاليا، وسويسرا، وفنلندا، والنمسا، وهولندا.

٥٦ - وتواصل المحكمة جهودها الساعية لإنشاء مراكز الإعلام في بلدان يوغوسلافيا السابقة بهدف توفير فرصة وصول الجمهور المحلي إلى السجلات القضائية العامة للمحكمة وفقاً للفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). وسيكمل ذلك إمكانية الوصول المتاحة عن طريق موقع المحكمة الشبكي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت المحكمة ومدينة سرايفو العمل على إنشاء أول مركز معلومات من هذا القبيل، وسيكون موقعه في مقر مجلس محافظة سرايفو، عملاً بمذكرة التفاهم المبرمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، تشعر المحكمة بالارتياح لاستئناف المناقشات مع الحكومة بشأن إنشاء مركز للمعلومات في زغرب عقب البعثة التي زار فيها رئيس المحكمة كرواتيا في شباط/فبراير ٢٠١٧. وإنشاء مركز للمعلومات يقع ضمن مركز سريبرينيتشا - بوتوتشاري التذكاري معلق بانتظار توقيع ممثلي المركز على مذكرة التفاهم. والمحكمة في غاية الامتنان للسلطات المختصة في

كل من البوسنة والهرسك وكرواتيا على ما أبدته من دعم لهذا الجانب الهام من إرث المحكمة والتزامها حياله، وتعرب عن خالص أملها في أن تتخذ صربيا موقفاً منفتحاً حيال إنشاء مركز للمعلومات في بلغراد.

عاشراً - الخلاصة

٥٧ - لا تزال المحكمة ملتزمة بإغلاق المحكمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وإنجاز جميع الأعمال القضائية في الوقت المحدد. ويعمل قضاؤها وموظفوها على مدار الساعة لضمان تحقيق ذلك، وتعرب المحكمة مرة أخرى عن خالص الامتنان لهم لتفانيهم وجهودهم ومساهماتهم الاستثنائية. ومازال أمام المحكمة نحو سبعة أشهر ونيف فقط من موعد إغلاق أبوابها، وتقتصر القضايا المعلقة على محاكمة ابتدائية واحدة، وقضية استئناف واحدة، وقضية تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة. وعلى الرغم من قلة عدد القضايا، فإن ثمة كما هائل من العمل الذي لا يزال يتعين القيام به، على النحو المذكور أعلاه، ولا تزال المحكمة تواجه تحديات كبيرة بسبب تناقص عدد الموظفين، فضلاً عن الافتقار إلى التعاون والدعم السياسي فيما يتصل بقضية "يوجيتش وآخرون".

٥٨ - وتشدد المحكمة على أن استمرار الدعم والمساعدة من مجلس الأمن، والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، ومكتب الشؤون القانونية، ومن أعضاء الأمم المتحدة قاطبة، سيكون أكثر أهمية من أي وقت مضى كي تنفذ المحكمة ولايتها بنجاح. كما تؤكد أن الإرث الذي ستركه المحكمة سيكون مشتركاً مع الأمم المتحدة، التي أنشأتها، وبصفة خاصة مع مجلس الأمن. وتتطلع المحكمة إلى العمل مع الدول الأعضاء في هذه الأشهر النهائية الحاسمة الأهمية لضمان نجاح ودوام هذا الإرث المشترك، وأن يعكس الإرادة الحقيقية للمجتمع الدولي والتزامه بضمان العدالة والتصدي للإفلات من العقاب. وتشكر المحكمة بإخلاص كل من يواصل تقديم الدعم لها خلال سنتها الأخيرة.

المرفق الثاني

التقرير المقدم من سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، إلى مجلس الأمن بموجب الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

المحتويات

الصفحة

١٦		أولا - لحة عامة
١٦		ثانيا - إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف
١٦		ألف - المستجندات في سير المحاكمات
١٧		باء - المستجندات في سير دعاوى الاستئناف
١٧		ثالثا - تعاون الدول مع مكتب المدعي العام
١٧		ألف - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام
١٨		باء - تعاون الدول والمنظمات الأخرى مع مكتب المدعي العام
١٨		رابعا - إحالة قضايا جرائم الحرب من المحكمة إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة
١٩		خامسا - تقليص حجم المكتب
١٩		ألف - تقليص حجم مكتب المدعي العام ودعم التحول الوظيفي لموظفيه
١٩		باء - تقديم الدعم إلى الآلية وتقاسم الموارد معها
٢٠		سادسا - خاتمة

أولا - لمحة عامة

- ١ - هذا هو التقرير السابع والعشرون المقدم من المدعي العام بشأن استراتيجية الإنجاز عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ويتناول التقرير التطورات المستجدة في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧.
- ٢ - في الفترة المشمولة بالتقرير، أُنجزت إجراءات المحاكمة في قضية ملاديتش عقب تقديم المرافعات الختامية للأطراف. ومن المتوقع أن تُصدر الدائرة الابتدائية حكمها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفي قضية برليتش وآخرين، قدمت الأطراف مرافعات الاستئناف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧. ومن المتوقع أن يصدر حكم الاستئناف في هذه القضية في تشرين الثاني/نوفمبر.
- ٣ - أما فيما يتعلق بمسألة التعاون، فما برحت صربيا تنتهك التزاماتها القانونية بالتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إذ امتنع هذا البلد مرارا وتكرارا عن إلقاء القبض على ثلاثة متهمين ونقلهم إلى المحكمة لمواجهة إجراءات تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة. كما رفضت صربيا مرارا وتكرارا التقييد بالأوامر القضائية وتقديم تقارير كل أسبوعين عن جهودها المبذولة لتنفيذ مذكرات التوقيف. ويشجب مكتب المدعي العام عودة صربيا إلى ممارسات عدم التعاون مع المحكمة، وهو ما يُلقي، للأسف، مزيدا من ظلال الشك على التزامها بتحقيق العدالة بشأن جرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة واحترام سيادة القانون.
- ٤ - وقد واصل مكتب المدعي العام للمحكمة، بالتعاون مع مكتب المدعي العام للآلية الدولية لتصنيف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، تنفيذ سياسة "المكتب الواحد" سعيا إلى مواصلة ترشيد العمليات وخفض التكاليف، وذلك عن طريق إدماج الموظفين والموارد على نطاق المكتبين إدماجا فعالا. فمنذ ١ آذار/مارس ٢٠١٦، تم نشر الموظفون والموارد بمرونة في كلتا المؤسستين في إطار ترتيبات "خدمة كيانين في آن واحد"، عند الاقتضاء، بناءً على الاحتياجات التشغيلية وبما يتفق مع قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). وواصل مكتب المدعي العام للمحكمة تقليص حجمه تبعا لإنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف، على النحو المتوخى في ميزانيته المعتمدة. وأخيراً، واصل مكتب المدعي العام للمحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) والمادة ٦ من الترتيبات الانتقالية، عملية النقل المنسقة لـ "المهام الأخرى" إلى مكتب المدعي العام للآلية.

ثانيا - إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف

ألف - المستجدات في سير المحاكمات

- ٥ - في قضية ملاديتش، قدمت الأطراف المرافعات الختامية في الفترة من ٥ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبدأت الدائرة الابتدائية مداولاتها الآن، ويُتوقع صدور حكمها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.
- ٦ - وبالإضافة إلى تقديم المرافعة الختامية، طُلب إلى مكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير الرد على عدد كبير من الالتماسات المقدمة من جهة الدفاع. ويتولى المكتب أيضا استكمال ملف هذه القضية لنقله إلى الآلية باعتبار أنها ستكون مختصة بالنظر في دعاوى الاستئناف ذات الصلة،

إن وجدت. وسيواصل المكتب بذل كافة الجهود من أجل التعجيل بإنجاز هذه القضية وكفالة تسليمها على النحو الصحيح إلى الآلية.

باء - المستجدات في سير دعاوى الاستئناف

٧ - في قضية برليتش وآخرين، قدمت الأطراف مرافعات الاستئناف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧. وبدأت دائرة الاستئناف مداولاتها الآن، ويتوقع صدور حكمها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت شعبة الاستئناف، إلى جانب موظفين آخرين، الدعم إلى مكتب المدعي العام للآلية في إطار إعداد إجراءات الاستئناف في قضيتي كارادجيتش وشيشيلي وفقا لنهج "المكتب الواحد"، مع الحرص على استفادة مكتب المدعي العام للآلية من دراية شعبة الاستئناف بكل قضية على حدة وخبرتها في ذلك.

ثالثا - تعاون الدول مع مكتب المدعي العام

٩ - لا يزال مكتب المدعي العام يعتمد على التعاون التام للدول من أجل الوفاء بولايته بنجاح، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة. وقد اجتمع المدعي العام بعدد من المسؤولين في زغرب يومي ١٣ و ١٤ آذار/مارس ٢٠١٧، وكذلك في سراييفو يومي ١٥ و ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب إقامة حوار مباشر مع السلطات الحكومية والقضائية في البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا. واستمر المكتبان الميدانيان في سراييفو وبلغراد، اللذان نُقلت إدارتهما إلى الآلية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، في تيسير عمل المكتب في البوسنة والهرسك وفي صربيا، على التوالي.

ألف - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الفرص متاحة على النحو المناسب أمام مكتب المدعي العام للحصول على الوثائق والمحفوظات والاتصال بالشهود في كل من البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا.

١١ - ويشجب المكتب عودة صربيا إلى ممارسات عدم التعاون مع المحكمة فيما يتعلق بإلقاء القبض على المتهمين ونقلهم. ويشكل امتناع صربيا، على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية، عن تنفيذ أوامر المحكمة بإلقاء القبض على ثلاثة متهمين صربيين، انتهاكا لالتزاماتها القانونية الدولية ولالتزاماتها المعلنة على نحو متكرر بالتعاون التام مع المحكمة. وإذا كانت صربيا قد تعاونت في الماضي، أو إذا كانت تتعاون اليوم في مجالات أخرى، فهذا أمر يؤكد على أنها قادرة على التعاون عندما تكون لديها الرغبة في ذلك. أما انعدام الإرادة السياسية للتعاون مع المحكمة، فهو أمر يدعو إلى طرح تساؤلات بشأن التزام صربيا بتحقيق العدالة بشأن جرائم الحرب واحترام سيادة القانون. وفي مواجهة إمعان صربيا سابقا في عدم إلقاء القبض على المتهمين ونقلهم إلى المحكمة، أثبتت سياسة المشروطة أنها أكثر الأدوات فعالية. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم للغاية أن تبدي الدول الأعضاء تمسكها بالموقف المبدئي المتمثل في الإصرار على تعاون صربيا التام مع المحكمة في إطار التعاملات على الصعيد الثنائي.

باء - تعاون الدول والمنظمات الأخرى مع مكتب المدعي العام

١٢ - لا يزال تقديم التعاون والدعم من جانب الدول خارج يوغوسلافيا السابقة، وكذلك من جانب المنظمات الدولية، يشكلان جزءاً لا يتجزأ من إنجاز قضايا المحكمة بنجاح. وما برح توفير المساعدة يشكل عاملاً ضرورياً للحصول على الوثائق والمعلومات والاتصال بالشهود، وكذلك في معالجة المسائل المتعلقة بحماية الشهود، بما في ذلك تغيير أماكن إقامتهم. وينوّه مكتب المدعي العام مجدداً بالدعم الذي تلقاه خلال الفترة المشمولة بالتقرير من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا.

١٣ - ويواصل المجتمع الدولي الاضطلاع بدور هام في تقديم حوافز إلى الدول في يوغوسلافيا السابقة لكي تتعاون مع المحكمة. ولا تزال سياسة المشروطة التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي، والتي تربط إحراز تقدم في طلبات الانضمام إلى الاتحاد بتوافر التعاون التام مع المحكمة والآلية، تشكل أداة رئيسية لكفالة استمرار التعاون وترسيخ سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة.

رابعا - إحالة قضايا جرائم الحرب من المحكمة إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة

١٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام للمحكمة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) والمادة ٦ من الترتيبات الانتقالية، نقل المسؤوليات والأنشطة إلى مكتب الآلية فيما يتصل بمساعدة الهيئات القضائية الوطنية على ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب. وبناء عليه، ترد المعلومات عن تلك الأنشطة في تقرير مكتب المدعي العام للآلية.

١٥ - وعلى مدى السنوات الثماني الماضية، شكل مشروع التدريب المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة للمدعين العامين الوطنيين والمهنيين الشباب من يوغوسلافيا السابقة عنصراً محورياً من عناصر استراتيجية مكتب المدعي العام لتعزيز قدرات نظم العدالة الجنائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة على التعامل مع القضايا المتعلقة بجرائم الحرب. وانتهى تنفيذ عنصر المهنيين الشباب في إطار المشروع في نهاية عام ٢٠١٥، بينما انتهى تنفيذ عنصر المهنيين الزائرين في نهاية عام ٢٠١٦.

١٦ - ويسرّ مكتب المدعي العام أن يُبلغ بأنه بناءً على طلب أجمعت عليه مكاتب الادعاء العام الوطنية في المنطقة، وافق الاتحاد الأوروبي على تمديد فترة عنصر المشروع كليهما لعامين إضافيين. وسيجري نقل المشروع إلى الآلية عند إغلاق المحكمة. ويعرب مكتب المدعي العام عن امتنانه للاتحاد الأوروبي لما قدمه من دعم مستمر لهذا المشروع الهام، ولإقراره بالحاجة المستمرة إلى تنمية قدرات قطاع العدالة على الصعيد الوطني، عن طريق تثقيف وتدريب المحامين الشباب من أبناء المنطقة في مكاتبه.

خامسا - تقليص حجم المكتب

ألف - تقليص حجم مكتب المدعي العام ودعم التحول الوظيفي لموظفيه

١٧ - بحلول نهاية عام ٢٠١٦، بلغ مجموع الموظفين لدى مكتب المدعي العام ٧٨ موظفاً، بعد إلغاء ٢٣ وظيفة من الفئة الفنية و ١٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة في عام ٢٠١٦. وخلال الفترة المشمولة

بالتقرير، قام المكتب بعد إنجاز الأنشطة الرئيسية في قضيتي ملاديتش وبرليتس وآخرين بإلغاء ١٣ وظيفة من الفئة الفنية و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧. وقام بإلغاء ١٥ وظيفة من الفئة الفنية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧. ووفقاً للميزانية المعتمدة، سيقوم المكتب بإلغاء ٣ وظائف أخرى من فئة الخدمات العامة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ليلبلغ بذلك مجموع الوظائف الملغاة في النصف الأول من عام ٢٠١٧ ما قدره ٢٨ وظيفة من الفئة الفنية و ٨ وظائف من فئة الخدمات العامة.

١٨ - ويقدم المكتب دعماً نشطاً في سياق التدابير المتخذة لمساعدة الموظفين على التحول من عملهم في المحكمة إلى المرحلة التالية من مساراتهم المهنية. ويواصل المكتب إتاحة التدريب لموظفيه ودعم أنشطة تدريبهم، بما في ذلك مساعدتهم على الاستفادة من الخدمات التي يقدمها مكتب التعلم وإدارة الحياة الوظيفية (مكتب التحول الوظيفي سابقاً). وفي هذا الصدد، يتولى المكتب تيسير الربط الشبكي والفرص الأخرى المتاحة لمساعدة موظفيه، بما يشمل إتاحة الإمكانية ليصبحوا مؤهلين لقوائم الأمم المتحدة للموظفين من الفئة الفنية.

باء - تقديم الدعم إلى الآلية وتقاسم الموارد معها

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر مكتب المدعي العام للمحكمة في تقاسم الموارد مع مكتب المدعي العام للآلية في إطار نهج "المكتب الواحد" بغية إدماج موظفي وموارد كلا المكتبين. وبات جميع موظفي الادعاء متوافرين على نحو مرن في إطار ترتيبات "خدمة كيانيين في آن واحد"، بحيث يمكن تكليفهم بأعمال تتعلق إما بالمحكمة وإما بالآلية حسب الاحتياجات التشغيلية وحسب ما لديهم من دراية بالقضايا. ويجري توزيع موارد كلا المكتبين بمرونة تبعاً للحاجة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم موظفون من مكتب المحكمة المساعدة إلى مكتب الآلية فيما يتعلق بإجراءات الاستئناف في قضيتي كارادجيتش وشيشيلي وإجراءات المحاكمة في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، بينما قدم موظفون من مكتب الآلية المساعدة إلى مكتب المحكمة من أجل الوفاء بالتزاماته في قضيتي ملاديتش وبرليتس وآخرين.

٢٠ - وتتمثل الميزة الرئيسية لنهج "المكتب الواحد" بالنسبة لمكتب المدعي العام للمحكمة الذي يواصل برنامج تخفيض عدد موظفيه في إمكانية الاستفادة من موظفي الآلية ومواردها دون تكلفة إضافية للتعامل مع التطورات غير المتوقعة في القضايا المعروضة على المحكمة، وفي تخفيف حدة بعض المشاكل الملحة التي تنشأ عن تناقص عدد الموظفين في المرحلة الأخيرة من عمل المحكمة. وتُعَدُّ هذه التدابير ذات أهمية ومن شأنها الإسهام في ضمان نجاح تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

سادساً - خاتمة

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم كبير سعيًا إلى إنجاز عمل مكتب المدعي العام للمحكمة، مع اختتام إجراءات المحاكمة في قضية ملاديتش ومرافعات الاستئناف في قضية برليتس وآخرين. ولا يزال مكتب المدعي العام يركز بقوة على التعجيل بإنجاز العمل النهائي المتصل بماتين القضيتين الأخيرتين، والقيام في الوقت نفسه بتقليص حجم موارده وعدد موظفيه. وسيواصل المكتب تخصيص الموارد بمرونة والتعامل بفعالية مع تناقص عدد الموظفين وتقليص عددهم.

٢٢ - ومما يدعو إلى الأسف العميق أنه في هذه المرحلة الأخيرة من ولاية المحكمة، عادت صربيا إلى ممارسات عدم التعاون مع المحكمة. وكان أمامها ١٨ شهرا لتصحيح هذا الوضع عقب ظهور عدم امتثالها، ولكنها لم تتخذ الخطوات اللازمة للقيام بذلك. ويحث مكتب المدعي العام صربيا على تدارك هذا الوضع فورا، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى التمسك بالموقف المبدئي المتمثل في التعاون التام مع المحكمة.

٢٣ - ويعتمد مكتب المدعي العام في كل مساعيه على دعم المجتمع الدولي، وبخاصة الدعم المقدم من مجلس الأمن، وينوّه مع الامتنان بهذا الدعم.

الضميمة الأولى

الأحكام الابتدائية وأحكام الاستئناف الصادرة في الفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر
٢٠١٦ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧

ألف - الأحكام الابتدائية (لكل فرد على حدة)

الاسم	اللقب السابق	تاريخ المشول لأول مرة	الحكم الابتدائي
لا يوجد			

باء - أحكام الاستئناف (لكل فرد على حدة)

الاسم	اللقب السابق	حكم الاستئناف
لا يوجد		

الضميمة الثانية

الأشخاص قيد المحاكمة وفي مرحلة الاستئناف والأحكام المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة

ألف - الأشخاص قيد المحاكمة في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧ (لكل فرد على حدة)

الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	بدء المحاكمة
راتكو ملاديتش	قائد الأركان العامة لجيش صرب البوسنة	٣ حزيران/يونيه ٢٠١١	بدأت المحاكمة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢

باء - الأشخاص في مرحلة الاستئناف في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧ (لكل فرد على حدة)

الاسم	اللقب السابق	تاريخ صدور الحكم الابتدائي
يادرانكو برليتش	رئيس جمهورية هرسك - بوسنة الكرواتية	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
برونو ستويتش	رئيس وزارة الدفاع لجمهورية هرسك - بوسنة الكرواتية	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
سلوبودان براليك	مساعد وزير دفاع كرواتيا وقائد أركان مجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
ميليفوي بيتكوفيتش	نائب القائد العام، مجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
فالنتين تشوريتش	رئيس إدارة الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
بريسلاف بوشيتش	المسؤول عن المراقبة، دائرة التحقيقات الجنائية، إدارة الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣

جيم - الأحكام الابتدائية بشأن انتهاك حرمة المحكمة في الفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧ (لكل فرد على حدة)

الاسم	اللقب السابق	تاريخ توجيه الاتهام (أو الأمر الذي يحل محله)	الحكم الابتدائي
لا يوجد			

دال - أحكام الاستئناف بشأن انتهاك حرمة المحكمة في الفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧ (لكل فرد على حدة)

الاسم	اللقب السابق	تاريخ صدور الحكم الابتدائي بشأن انتهاك حرمة المحكمة	حكم الاستئناف
لا يوجد			

الضمانة الثالثة

الإجراءات المنجزة في الفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧

ألف - الأحكام الابتدائية الصادرة	جيم - الإجراءات المتعلقة بالاستئناف
لا يوجد	لا يوجد
باء - الأحكام الصادرة بشأن انتهاك حرمة المحكمة	دال - إجراءات الاستئناف بشأن انتهاك حرمة المحكمة
لا يوجد	لا يوجد
	هاء - القرارات التمهيدية النهائية الصادرة لدى الاستئناف الصادرة بشأن انتهاك حرمة المحكمة
	٢
	واو - قرارات إعادة النظر والإحالة وقرارات الاستئناف الأخرى بشأن انتهاك حرمة المحكمة
	لا يوجد

الضميمة الرابعة

الإجراءات الجارية في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧

ألف - الأحكام الابتدائية التي لم يُبت فيها بعد	جيم - إجراءات الاستئناف التي لم يُبت فيها بعد
ملاديتش IT-09-92-T	برليتش وآخرون IT-04-74-A
باء - الأحكام التي لم يُبت فيها بعد بشأن انتهاك	دال - إجراءات الاستئناف التي لم يُبت فيها بعد
حرمة المحكمة	بشأن انتهاك حرمة المحكمة
١ - يوييتش وآخرون IT-03-67-R77.5	لا يوجد
هاء - القرارات التمهيدية التي لم يُبت فيها بعد	لا يوجد
واو - قرارات إعادة النظر والإحالة وقرارات	الاستئناف الأخرى التي لم يُبت فيها بعد
لا يوجد	

الضميمة الخامسة

القرارات والأوامر الصادرة في الفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى
١٧ أيار/مايو ٢٠١٧

-
- ١ - العدد الإجمالي للقرارات والأوامر الصادرة عن الدوائر الابتدائية: ٤٢
- ٢ - العدد الإجمالي للقرارات والأوامر الصادرة عن دائرة الاستئناف: ١٤
- ٣ - العدد الإجمالي للقرارات والأوامر الصادرة عن رئيس المحكمة: ١٠
-

الضميمة السادسة

الجدول الزمني لإجراءات المحكمة في القضايا أمام الدوائر الابتدائية وفي مرحلة الاستئناف في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧^(١)



(أ) لا يشمل القضايا المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة.

(ب) عدد المتهمين/المستأنفين، بما في ذلك الادعاء العام.